

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۷۳۰۷

۱۷۳۰۷
۲۰۸۴۷۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله در اصول و رساله در منطق

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۳۰۷



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۴۷۲

1440 V

$\gamma \cdot \lambda \in V_T$

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رسالہ در اصول و رسالہ در منطق

مؤلف

مترجم

1V50V

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱

۱۷۳۵۷
 ۲۰۸۴۷۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب رساله در اصول و رساله در منطق		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	
مترجم	<div style="border: 1px solid black; padding: 2px; display: inline-block;">۲۰۸۴۷۲</div>	
شماره قفسه ۱۷۳۵۷		

حررتنا لبعضكم

هذه رسالة شاملة على حقيقة التصور والصدق وتقريرا واضحا مبسوطا على ما علم الصدق والصدق اعلم ان
 العلم الذي هو مورد لفظة التصور والصدق هو العلم المتحد بالذات لا بغيره فبما عبروا بغير العلم
 بما رتب على علم الخواص باعتبارها علمنا بالشيء ما لا لم يخفى العلم من التصور والصدق ان اوله التصور
 حصول صورة الشيء في العقل والصدق ان لا يتغير التصور الذي هو كذا والعلم الحصول لا يكون حصول صورة
 العلم المتحد بالاشياء الغائبة عنها فلا بد ان يكون حصول صورة ما فيها اذ حاله العلم ان يحصل في
 اوله والى علمنا من استمر حال العلم ما قبله وهو محال في ذاته لان العلم باحد العلم باحد العلم
 وان كان العلم باحد العلم بالآخر فيلزم ان يكون فينا امر بغيره من حيث يجب بغيره فاما ان كان العلم بالآخر
 المتشابهة كالاشكال والاعداد والمترتبة فكذلك الامور الى حدتها مرتبة موجودة متعاقبة **لا شك ان العلم**
 ان لا يتشابه العلم بالعدد وان لا يفهم ان لا يكون مستقرا لعدم الاخر فاذا كان عدم الاعداد والاشياء
 عند عدمها موجودة فينا بالغير ففهم ان الاعداد والغير المتشابهة تكون موجودة فينا بالغير والاشياء
 متطابقين بذاتها فبما يتبين بعد ان العلم يحصل لادانته وان يكون العلم متصلا لادانته وهو من الامور المتشابهة
 في النفس والاشياء فينا الى سائر الامور كما عند العلم بالعدد المتعدد غير الى حدته العلم بالعلوم
 لما سبق فيلزم ان يكون كالمعلوم امر من العقل لا بغيره وهو العلم به دون العلم بالعدد وذلك هو المراد
 بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون بهذا العلم علم من ان يكون متعلقا لما في نفس الامر وغيره

وفيما يدل على ان التصديق بكوننا قول الشيخ الفيا في اشياء في العصور التي لم تكن لها اول من العال
 من الخلق الاول في عصر المنطق واما ان الشئ يطلع من جهين احدهما ان يتصور فقط حتم اذا كان له اسم
 منطوق به غير متناه في الزمان وان لم يكن هناك صدق او كذب كما في قول الانسان او كذا كذا فانه اذا
 وقعت على غير ما طلب به من ذلك كلف تصور به **والثاني** ان يكون مع التصور لصدق فيكون اذ تصور
 منها ان كل ما في عرض لم يحصل لك في هذا التصور غير هذا القول فتصور صدق انه كذلك **فاما** اذا
 انك لا تصور تصور انك فالتك لا شك فيما لا يتصوره ولا يفهمه ولكنك لم تصدق به بعد وكره تصديق
 يكون مع تصور ولا يتفكر في تصور غير هذا المعنى فيذكر ان الحديث في الزمان صورة هذا الثاني وقد
 من كان لياق والعرض والتصديق هو ان تصور الزمان نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها ما بانها
 مطابقة لها والكل في خلاف ذلك كقولك كذا تصديق وجهين احدهما من جهة التصور والثاني من
 جهة التصديق **والثاني** ان الفاعل اشياء الدين في الوجود فيكون في المنطق لما في غير ذلك لا كما يريد
 العبارة **الاسم** هو حصول صورة اشياء العقد وهو اما تصور فقط كصور المعنى الانسان واما تصور
 مع التصديق كما اذا تصورنا معقولنا الانسان حيوان ثم صدقناه فالصور بينهما هو ان تصور
 تصور الطرفين مع الثاني لغير بينهما والتصديق هو ان تصور العقد صورة هذا الثاني لغير طائفة الاشياء
 وانفسها **القول** لغير التصديق هو لغير تفسير الشئ للتصديق لانه حاصل الطرفين مع الثاني
 بينهما ارفع القضية من العقد هو تصور والتصديق هو ان تصور العقد صورة هذا الثاني لغير طائفة
 الاشياء وهذا التفسير للاذعان لمعنى القضية كما في التفسير لغيره وهو غير قوله ثم صدقناه اى

افتد

اذن

اذعنا له واعتبر من حيث العالمين عز وجل في قوله تعالى انما قولهم صدق
 محسب ان يكون مراده بحسبنا فسر التصديق به هو ان حصول العقد صورة هذا الثاني لغير طائفة الاشياء
 انفسها ويكون حتم غير قوله ثم صدقناه اى حصول العقد صورة هذا الثاني لغير طائفة الاشياء
 اذ تصورنا معقولنا الانسان حيوان الاحصول صورة هذا المجموع لنا فسر العقد فيكون قوله اذا تصورنا
 معقولنا الانسان حيوان ثم صدقناه هو قوله اذا حصل لنا صورة هذا المجموع اشمط على تصور الطرفين
 ثم حصل لنا صورة هذا الثاني لغير كذا كذا بصورة هذا المجموع اللاحق حصول اجزاء كذا كذا صورة هذا الثاني لغير
 فيكون حصول هذا الثاني لغير بعد حصول صورة هذا المجموع حصول اقسامه في جملة القول في المجموع هو
 هذا الثاني لغير طائفة الاشياء التي تصورنا ان لا تصورنا ثم صدقناه حصول
 هذا الثاني لغير في عطفنا على طائفة الاشياء وهو ان حصول صورة هذا الثاني لغير طائفة الاشياء
الاصح ثم قال وعلى تقدير محسب يكون حصول صورة هذا الثاني لغير في العقد باب التصور والذات
 والتصديق هو حصول الثاني لغير لاصح حصول صورة **القول** حصول الثاني لغير هو ان تصورنا
 لا يجوز ان تصورنا لغير التصديق الفاعل لانه علم وحصول صورة الثاني لغير فسر العقد طائفة
 الاشياء تصديقا بانها اذعان وانوار معتدق وان كان ما عينا حصول فسر العقد تصورنا وحسب
 هذا من غير الفيا **ثم قال** فان قيل مراده من قوله ثم صدقناه اى ثم صدقناه بصدقنا بغير التصديق
 الحق دون الاضطراب **فاما** الحكم بالتصديق بالتصديق وكلامنا في التصديق الاول والثاني
 ان لا يكون الحكم الذي يكون تصديقا وهو خلاف ما ذهب اليه السيد قول المراد من قوله ثم صدقناه اى

يكون

وغير الحكم غير متباعد من الحكم عليه به وبمعنى تصور وقوعها او لا وقوعها لان تصور ليس فيها ايضا
 متباعدة بنفس قول بعض المتأخرين انما يدل على ان المتقين نفس الحكم لا يتصور وقوعها في نفسه
 او لا وقوعها كما لا بد منها فان تصور المتقين لا يكون تصور وقوعها في نفسه كما في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم لان العلم بالعلم لا يتصور وقوعها في نفسه بل يتصور وقوعها في غيره
 فان العلم بالعلم لا يتصور وقوعها في نفسه بل يتصور وقوعها في غيره
 من انما المتباعدان المتدين بوقوف على تعريض العلم بالتصور المتدين بالعلم بالعلم في العلم بالعلم
 وتصوره لا يشي في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 كما علم به بغير المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 المتدين بالعلم بالعلم في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 عارض وهو المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 عروضة بغيره يكون المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 لبعض العلوم يكون تصور وقوعها في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 عراضا بتصورات الحاصلة من العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 على استيعاب عراضا بتصورات الحاصلة من العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 ان يكون مكانا فتورده مهننا قال الشيخ السهروردي في المطارحات في تفسير المتدين بالعلم بالعلم
 استبين انما هو لا يتصور وقوعها في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 الا ان

الواقع في الشرقيات والاولى ان يقال في تفسيره ما ذكرناه في التكميات العلم بالتصور او المتدين به
 على تصورات المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 القضية والصدقان فان القضية باعتبار حقيقة او بغير حقيقة والصدقان حكم عقلي لا يتصور وقوعها في غيره
 الحكم ان الحكم لا يتحقق الا على تصورات وقال ايضا في المطارحات واما تقسيم العلم الى تصور المتدين بالعلم
 فيعلم او لا يعلم لان العلم ليس هو تصور المتدين بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 العلم بالتصور لفظ واما تصور مع المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 وهو لفظ يعنى حصة على اثنين بغير واحد ما به لا يكون واقعا بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 المتدين بالعلم بالعلم في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 قوله بغير واحد اذا قلنا ان المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 الى التصور وانما خرج الى الموقوف بالصدق في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 وادراك المتدين بالعلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 هو العلم بالتصور ذلك التصور الى العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 وقد يكون تصور الحكم بغيره في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 في بعض المواضع صورته لا حكمه بصدقيات في العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 تقسيم الحكم الى قطع نسبة قريب من معنى العلم بالعلم بل يتصور وقوعها في غيره بل يتصور وقوعها في غيره
 في تفسير الكلام المذكور حصول صورة الشيء في العقل انما ان يتقن به حكمه او لا يتقن به وذلك المحصول

وهو تصور صور المتدين بالعلم بالعلم
 تصور العلم بالعلم

ان من يحكم ان يقدر في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
الذكر في الامور ان يقدر في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
ان يقدر في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
لا زكيا استقاما بل هو ان يقدر في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
الصدق في ان يقدر في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
الحكم عليم بالحكم في سائر نواحي العلم والحق والعدل والبر والعدل
المعلوم لا العلم وحده بل العلم والبر والعدل والبر والعدل
تصريحه بان العلم والبر والعدل والبر والعدل
شرفي في العلم والبر والعدل والبر والعدل
في العلم والبر والعدل والبر والعدل
العلم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
فما استقامت في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
وهو ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الصدق في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الحكم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الحكم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل

المصدق ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
كتابا او كتابا في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
عليه ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
ثم ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
ويكون ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
ومن ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
في ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
ومن ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
اما ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
شرفا في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
المصدق في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
عزيم من ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
عنه ان يقدر في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
تصريحه في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الحكم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الحكم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل
الحكم في سائر نواحي العلم والبر والعدل والبر والعدل

الصدق

بصوره والصدق والحق ما قلناه غير الشيخ لان كل محكي في نفسه لا يخرج من ان يكون محورا
والاخر ان الاعتراف والاعتراف مطابق تلك الصورة فاول هو الصورة والاعتراف
والاعتراف بما يحسنه من الزعم فهو كونه او غنا بغيره والصدق والارادة
بما المذهب تكون اصلا والصدق يدل له قول الجميع على ان انتم هو الاعتراف والاعتراف
في الصدق فكيف ان هذا القضية معلومة للفقير مجهولة الصدق والصدق الى القضية
اخرها غير المرنج والمجهول النسبية فيها والاشياء بعد القياس لا محذور الا ان كان
والاشياء بانها رتبة او مطابق لما في النفس لا رتبة الاشياء فمبدأها

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark horizontal band across the bottom edge, possibly a shadow or a piece of tape. A small dark mark is visible near the top left corner.

[illegible]

تاریخ

[illegible]

[illegible][illegible]

549

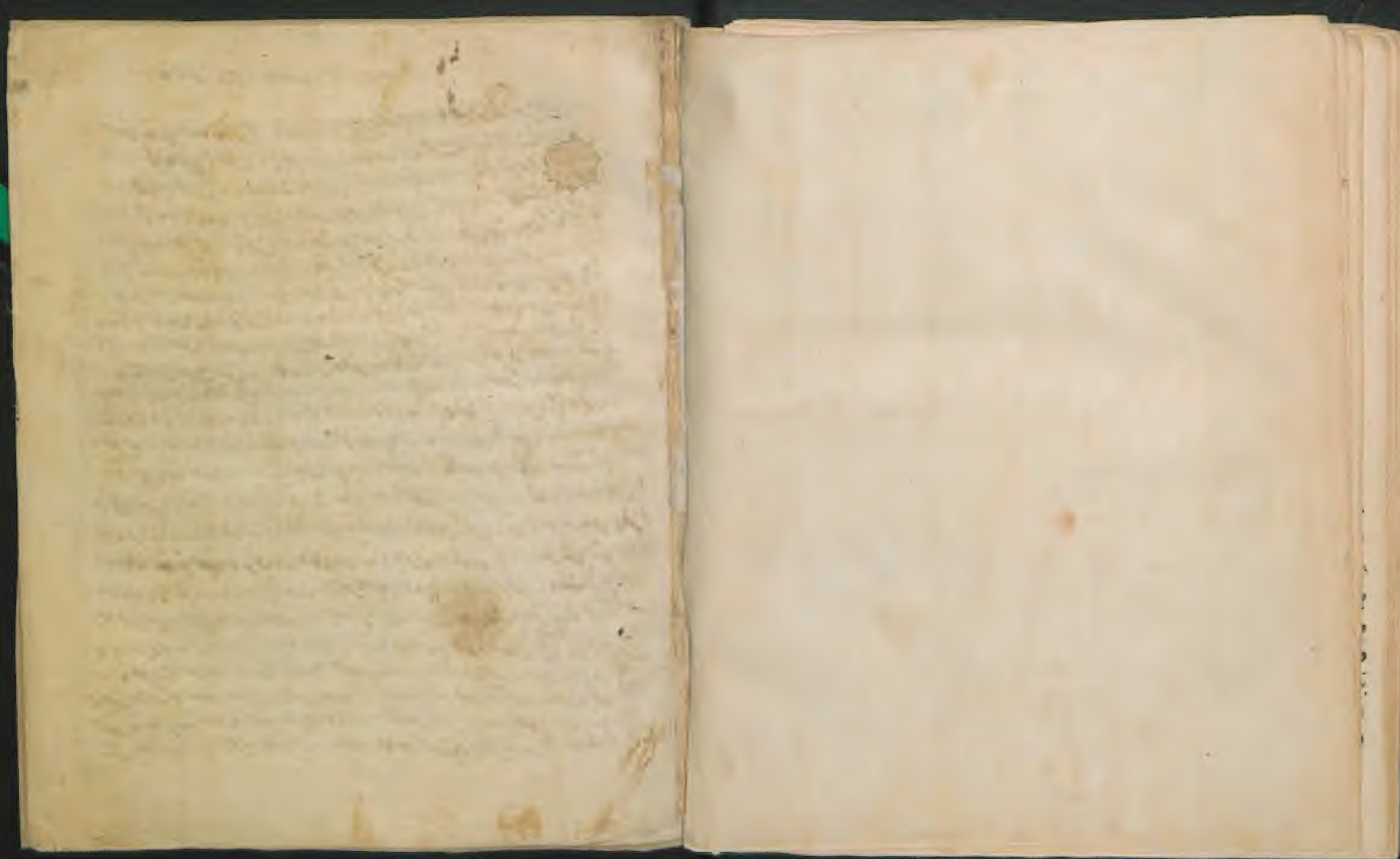
[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a philosophical or theological treatise. The text is written in a cursive style typical of the Ottoman period. It begins with "فان قيل" (And it is said) and continues with several paragraphs discussing concepts like existence, essence, and causality. The handwriting is somewhat faded and the ink varies in color, suggesting age. There are some marginal notes and corrections visible.]

اذا دفعه عن الفسخ فله فسخه كالمشايخ فيروونه اما نظر الذات فلا صلوة
بناء على كونها سببا للمعجى او لا يخرج من ذلك الفسخ لقوله لا رقت ولا فسوق وقوله لا ضرر ولا
على الاحتمالات وقوله لا طاعة لمخلوق في معصية الله فان قوله لا كلام والاما ما كتبه ولا يفسد الفسخ
على اضعاف الاحتمالين او نظر الاشكال لقوله لا رضاء بعد فسخه ولا يتم بعد اقسامه ومنه نظر طلبة
فلا عينيه او نظر المعجى لقوله لا فسخ الا ما يريد به وجهه ولا يبع فيها الا ملكه لا صلوة لا فسخ
بناء على عدم هذا المعجى السابق لا ليس كما يترتب على الاشكال معجى وغيره فامروا الزنا غير
عليه اكدوا ان الفسخ رتبة عليه الفسخ والكفارة والرضاع فذكره من غير حركة وجوبه لا فسخ
المفسد على الواو لا يفسد من جميعها او نظر الاشكال لا صلوة له لا يرفع الفسخ الصلوة وقوله
وفدورهم يحتاج او نظر التمام لقوله لا صلوة او نظر الوجوب لقوله لا صلوة لا صلوة على احد
ولا جرة بعد الفسخ في لا يرفع على حقيقة الحقيقة وانما الفسخ لا يرفع لولده بل يرفعها فالاثر
بين الواو والاول منها وان كان اثره في جملة العرف عن اجتناب كنهه من كنهه بل يرفع الفسخ عن اجتناب
هذا راى من يرفع حرفه عنه وان كان يرفع الحكم فيه صفة فاشترطه اكمال او تمام او طرقت
او يرفع من تعيينه فالاثر طرقت المستعار او تعين الفسخ على ما دللته والظاهر ان الفسخ خبرية
ويفسخ عنه باجدا الوجه لئلا يرفع من فسخه لا يرفع من فسخه لا يرفع من فسخه ولا يرفع من فسخه
الا من يرفع الا من لا يرفع فالاثر ان الاولين اوجبوا في من الاخيرين في تعديله العرف
لا لا اعتبارية لعدم اعتبارها وادار بينهما فان كان الفعل المنفرد متعديا فلهذا
او لم يشرع كما لا يخفى او العاطلة بمجر الرفع فالرفع الصلوة فانه لا يرفع
نظر ان يرفع او ادار بين الاخيرين فالاثر ان يرفع تمام او يرفع فالاثر ان يرفع تمام او يرفع تمام
ثم اذا حكم بغيره يرفع بغيره لانما يرفع الفسخ في الفسخ واثبات شرعا والاما
الفعله والعاذية فلا يرفع بغيره لئلا يكون الاثر ان يرفع الفسخ في الفسخ واثبات شرعا والاما



100

55

وعدا القصب ميراث

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a letter or document, written on aged paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The paper shows signs of wear and discoloration.



Handwritten text in Arabic script, located on the right edge of the page, possibly indicating a date or a reference number. The text is written vertically and is partially obscured by the binding of the book.

